الحركات الوطنيّة في سوريا إبّان الاحتلال الفرنسيّ
(١٩٢٠-١٩٤٦م)

سومر سيف الدّين حزنقور[١]

ملخّص

مع خروج العثمانيّين من بلاد الشّام تطلّع سكّانها نحو الحرّيّة والاستقلال، لا سيَّما مع الوعود الغربيّة بذلك، إلّا أنّ هذه الآمال خُذلت من قبل الحلفاء المتلهّفين لاقتسام تركة الدّولة العثمانيّة. ومن خلال هذه القسمة كانت سوريا من نصيب المستعمر الفرنسيّ جرّاء الاتفاقيّات الموقّعة بين الحلفاء، فدخل الفرنسيّون البلاد عقب خروج العثمانيّين منها بدءًا من السّاحل السّوريّ في لبنان -قبل تشكيله كدولة من قبل فرنسا- وبدأت فرنسا سياستها الاستعماريّة في سبيل جعله مستعمرة فرنسيّة، وصبغه بالطّابع الفرنسي في المجالات كافّة، كما فعلت في الجزائر، وتونس سابقًا، واتّبعت دولة الاستعمار هذه -متناسية شعار ثورتها الفرنسيّة في الحرّيّة، والإخاء، والمساواة- سياسة فرّق تسد من خلال تقسيم سوريا إلى دويلات على أساس طائفيّ، واتّبعت أشدَّ الوسائل الوحشيّة في سبيل قمع الشّعوب. إلّا أنّ الوطنيّين السّوريّين تصدّوا لهم عبر حركاتهم العسكريّة، والسياسيّة، ورغم محاولات الفرنسيّين لإيقاف هذه الحركات إلّا أنّ محاولاتهم باءت بالفشل. إلّا أنّ خباثة فرنسا وغيرها من الدّول الاستعماريّة تمكّنت من تشكيل دولة لبنان من ناحية، واقتطاع لواء إسكندرون عن الوطن الأمّ لصالح تركيا من ناحية أخرى، وذلك لكسب ودّها في الحرب العالميّة الثّانية، غير أنّ ألمانيا النّازيّة تمكّنت من احتلال فرنسا

١. مدرّس في قسم التاريخ - كلية الآداب، جامعة دمشق.

خلال هذه الحرب، وأذاقتها طعم الاحتلال، ففرنسا تحوّلت من دولة تَحتلّ دول إلى دولة مُحتلَّة من قبل دَولة، وخرجت بعدها مُجبرة من سوريا نتيجة المقاومة الدّاخليّة من ناحية، والضّغوط الدّوليّة من ناحية أخرى.

مقدّمة

إنّ المتابع لأحداث التّاريخ الحديث، والمعاصر، يرى بأنّه كلّ ما يقارب القرن من الزّمان هنالك إعادة تشكيل للنّظام الدّولي، وخلال تشكيل هذا النّظام هناك تقاسم، واقتسام جديد لمناطق النّفوذ في العالم، ومحاولات لرسم خرائط جديدة للحدود السّياسيّة، وهذا كلّه بما يناسب، ويتناسب مع مصالح الدّول الكبرى. وهذا ما حدث في التّاريخ المعاصر منذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م، وحتّى اندلاع الحرب العالميّة الأولى عام ١٩١٤م، واستمرّ خلال الحرب العالميّة الثّانية عام ١٩٤٥م، وحدث مع نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١م، وما زال مستمرًّا حتّى الآن.

في الحقيقة إنّ أزمة مراكش عام ١٩١١م، والخلافات حولها بين القوى الكبرى كانت من الممهّدات الّتي سبقت، ومهّدت للحرب العالميّة الأولى. وفي خِضمّ حديثنا عن تاريخ سوريا المعاصر فإنّ سوريا من الدّول الّتي سعت الدّول الاستعماريّة على مرّ التّاريخ للسّيطرة عليها نتيجة للموقع الّذي تتمتّع به من ناحية، ولثرواتها، وخيراتها الطّبيعيّة من ناحية أخرى، فشرق المتوسّط يعدّ المحور الأساس للرّبّط بين الشّرق، والغرب، وطريق العبور إلى النّفط والغاز. إنّ الأزمة السّوريّة الّتي اندلعت في عام ٢٠١١م في البلاد، كانت مقدّمة لرسم خرائط جديدة لمنطقة المشرق العربيّ، واقتسام جديد لمناطق النّفوذ في العالم، مع بروز روسيا، والصّين على السّاحة العالميّة.

في الواقع إنّ بروز أهمّيّة النّفط خلال الحرب العالميّة الأولى، ومدى فاعليّة الآليّات الّتي تعمل عليه مقارنة بالآليات الّتي كانت تعمل على الفحم، جعل موضوعه (أي النّفط) من ضمن الاتّفاقيّات الّتي أُبرمت بين الدّول الكبرى، وما زال موضوعه حتّى الآن يهيمن على سياسات الدّول الصّناعيّة الكبرى اتجاه الدّول الّتي تمتلك النّفط، أو تتحكّم بممرّات

عبوره. فعندما تمّ توزيع الانتداب في مؤتمر سان ريمو كان قد سبقه بيوم تقاسم الحصص النّفطية بين كلٍّ من فرنسا وبريطانيا، فمقابل منح بريطانيا الّتي انتدبت على العراق نسبة ٢٥٪ من نفط العراق لفرنسا قدّمت فرنسا الّتي انتدبت على سوريا جميع التّسهيلات لمرور خطّ أنابيب النّفط عبر سوريا للمتوسّط[١].

عقب انتهاء الحرب العالميّة الأولى أملت البلدان العربيّة الّتي كانت تحت حكم الدّولة العثمانيّة في الحصول على استقلالها، وحرّيتها، غير أنّ اتّفاقيّة سايكس بيكو ١٩١٦م، واتّفاقيّات الصّلح في فرساي ١٩١٩م، بالإضافة لمؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠م، كان لهم كلام مغاير لما يتطلّع إليه العرب. فقد تمّ تقسيم البلاد الّتي كانت تحت حكم الدّول العثمانيّة بين كلّ من بريطانيا وفرنسا، وبموجب هذه الاتّفاقيّات كانت سوريا تحت الانتداب الفرنسيّ، والّذي قسّمها بدوره إلى دولتيّ سوريا، ولبنان، ولتبدأ فرنسا سياستها الاستعماريّة في سوريا. وفي سبيل تثبيت سلطتها عملت فرنسا على تقسيم سوريا إلى دويلات طائفيّة مستغلّة التّركيبة السّكّانيّة في اعتقادها بأنّ هذه الشّيء سيساعدها على تثبيت سلطتها، غير أنّ الرّياح جرت بعكس ما تمنّاه، وتوقّعه زعماء باريس، وانتهى بهم المطاف إلى الخروج من سوريا.

يهدف هذا البحث إلى قراءة جديدة، وإلى إلقاء الضّوء من جديد على الحركات الوطنيّة السّوريّة، في ظلّ الاستعمار الفرنسيّ لسوريا. ويأتي هذا مع وقت تتهافت فيه الدّول الكبرى لرسم حدود، وتقسيمات سياسيّة لدول العالم بشكل عامّ، ولمنطقة المشرق العربي بشكل خاصّ.

١. زين، زين نور الدين، الصراع الدّولي في الشّرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص١٦٠.

أوّلًا: النّضال السّياسيّ للحركات الوطنيّة بين عامي (١٩٢٠-١٩٢٦م)

١. بدايات الاحتلال الفرنسي والموقف السّوري منه

مع بداية خروج[١] العثمانيّين من بلاد الشّام في نهاية أيلول عام ١٩١٨م على يدّ رجالات الثّورة العربيّة، دخل الملك فيصل بن الحسين دمشق في الرّابع من تشرين الأوّل، وأعلن استقلال سوريا، وكلّف علي رضا الرّكابي رئيسًا للحكومة في الخامس من تشرين الأوّل. وفي اليوم التّالي وصلت القوّات الفرنسيّة إلى بيروت، وأخذت مواقعها في مختلف المناطق السّاحليّة، وتسلّم الحاكم العسكري دي بيباب إدارة الحكم. ووصل آنذاك جورج بيكو أوّل مفوّض سامي لفرنسا، وجعل مقرّه في مدينة بيروت، وقد قام بتقسيم المنطقة إلى ثلاث حكومات: أوّلها حكومة لبنان الكبير، المؤلّفة من بيروت، وأقضيتها الثّلاثة: صور، وصيدا، ومرجعيون، وطرابلس، وبعض ملحقاتها، بالإضافة لجبل لبنان، والحكومة الثّانية كانت حكومة بلاد العلويّين، ومركزها اللاّذقيّة، وثالث الحكومات، حكومة لواء إسكندرونة، الّتي تضمّ أقضية أنطاكية، وبيلات، وقرى خان، وكانت ملحقة بولاية حلب. وقد ترأّس هذه الحكومات حاكم عسكريّ فرنسيّ، تابع للمفوّض السّامي، وعقب سفر بيكو لفرنسا في بداية عام ١٩١٩م خلفه الجنرال غورو في ١٨ من تشرين الثّاني عام ١٩١٩ [٢].

وخلال هذه الفترة نادى المؤتمر السّوريّ العام[٣] المنعقد في دمشق في الثّامن من آذار عام ١٩٢٠م، بالأمير فيصل بن الحسين ملكًا على سوريا. وتشكّلت حُكومة علي رضا باشا الرّكابي في اليوم التّالي، وفي نيسان من العام ذاته عُقد مؤتمر سان ريمو في إيطاليا، واتُّخذ خلاله قرار من قبل الحلفاء بإسناد مهمّة الانتداب على سوريا، ولبنان إلى دولة فرنسا[٤]. ومن هنا بدأت مسيرة مستعمر استمرّ حوالي ربع قرن في استعمار سوريا. وقد

١. تمّ الجلاء الحقيقي عن بلاد الشام في ٣٠ من تشرين الأول عام ١٩١٨م، الحكيم، يوسف، سوريا والانتداب الفرنسي، ص٦.
٢. م.ن، ص٨.
٣. أوّل سلطة تشريعيّة سورية معاصرة، وقد تولى المؤتمر إعلان إستقلال سوريا بعد خروج العثمانيّين من البلاد.
٤. م.ن، ص٦-٧.

حُكمت فرنسا سوريا خلال هذه الفترة من خلال ممثّليها في سوريا، ولم يكن السّوريّون يستطيعون اتّخاذ أيّ قرار سواءً على الصّعيد الدّاخليّ أم الخارجي من دون الموافقة الفرنسيّة[١].

لقد كان خبر الانتداب الفرنسيّ كالصّاعقة على الوطنيّين السّوريّين، فاندلعت التّظاهرات في البلاد مطالبة باتّخاذ الاجراءات اللاّزمة لحمايتها، فسقطت آنذاك حكومة عليّ رضا الرّكابي في الأوّل من آيار عام ١٩٢٠م، ليكلّف الملك فيصل نتيجة لذلك في اليوم التّالي هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر السّوريّ بتشكيل الحكومة[٢]، وقد تعهّدت هذه الحكومة أمام المؤتمر بتنفيذ أهداف ثلاثة تحتلُّ المرتبة الأولى من حيث الأهمّيّة. وهي تأييد استقلال الوطن، والمطالبة بوحدة سوريا، ورفض جعل القسم الجنوبيّ وطنًا لليهود، ورفض كلّ تدخّل خارجيّ يمسُّ السّيادة الوطنيّة. وقد جعلت الحكومة الخدمة العسكريّة إلزاميّة لجميع السّوريّين، وقامت المنظّمات الوطنيّة بمضاعفة جهودها، ونشاطها في إعداد الشّعب للدّفاع عن الوطن[٣].

وبعد نزول القوّات الفرنسيّة في السّاحل السّوريّ بدأ الجهاد الوطنيّ ضدّ الفرنسيّين من قبل أطياف الشّعب السّوريّ كافّة، من خلال التّعرّض لوحدات الجيش الفرنسيّ، ولمّا حاول وزير الحربيّة آنذاك يوسف العظمة منع السّلطات الفرنسيّة من استخدام سكّة حديد ريّاق حلب لنقل عتادها العسكريّ لمواجهة هجمات الزّعيم التّركي مصطفى كمال أتاتورك، الّذي كان يدافع عن كيليكيا في وجه الاحتلال الفرنسيّ، جاء إنذار[٤] الجنرال غورو للملك فيصل، وأمام هذا الإنذار، ومطالب غورو، وشروطه، وافق فيصل والكثير من وزرائه على الاستسلام[٥]. ومع هذا الاستسلام سقطت الحكومة السّوريّة في ٢٠ من

1. Ayse Tekdal Fildis, France's Imperial Ambitions and The Establishment of the French Mandate in Syria, Journal of Emerging Economies And Policy Volume 3 | Issue 1 | 2018, P.7.

٢. الحصري، ساطع، يوم ميسلوم، ص٢٥٦.

٣. الصراع الدّولي في الشّرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، م.س، ص١٦١-١٦٢.

٤. النص الكامل لإنذار غورو، يوم ميسلون، م.س، صفحة من تاريخ العرب الحديث، ص٢٩٩-٣٠٧.

٥. سوريا والانتداب الفرنسي، م.س، ص٩.

تموز عام ١٩٢٠م، وفي ٢٤ من الشّهر ذاته دخل الفرنسيّون دمشق بعد معركة ميسلون، وأعلنوا احتلالهم سوريا[١] لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ البلاد عرفت بفترة الاستعمار، أو الاحتلال الفرنسيّ.

ومع دخول الفرنسيّين دمشق استقالت وزارة هاشم الأتاسي في اليوم التّالي، ومعها انتهى عهد حكومة فيصل العربيّة، وبدأ الاحتلال الفرنسيّ لسوريا[٢]. وغادرها الملك فيصل في ٢٨ من تموز عام ١٩٢٠م إلى بريطانيا بناء على دعوة منها، وبدأت فرنسا فرض السّيطرة العسكريّة على المدينة، وقام الجنرال غورو بإعلان الأحكام العرفيّة، ونزع سلاح الجيش السوريّ، وتمّ تقديم العديد من الوطنيّين للمحاكمة، فنُفِيَ قسم، وأُعدم قِسم آخر على يد السّلطات الفرنسيّة[٣].

ومع بداية الانتداب تألّفت الحكومة السّوريّة، أو حكومة الانتداب في ٢٦ من تموز ١٩٢٠م بموجب مرسوم ملكيّ برئاسة علاء الدّين الدروبي. ولقد اقتصرت مهمّة الحكومة مع وجود قوّات الاحتلال على الشّؤون الإداريّة الدّاخليّة، ولم يكن لها أيّ دور في السّياسة الخارجيّة[٤]. واتّخذ غورو قراره رقم ٣١٨ الصّادر في ٣١ من آب ١٩٢٠م، والقاضي بتشكيل دولة لبنان الكبير، وذلك بعد أن قام بضم الأقضية الأربعة: بعلبك، والبقاع، وحاصبيا، وراشيا. هذه الأقضية كان غورو قد قام بفكّها عن سوريا سابقًا بموجب القرار رقم ٢٢٩ الّذي أصدره في الثّالث من آب عام ١٩٢٠م[٥]. وبدأت فرنسا سياستها الاستعماريّة في سوريا بتقسيم البلاد على أساسٍ طائفيّ؛ لتسهل عمليّة السّيطرة

١. السفرجلاني، محي الدين، تاريخ الثورة السورية، ص٣٨.

أيضًا: المعلم، وليد، سوريا: التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، ص٩؛ أيضًا: سعيد، أمين، تاريخ الاستعمارين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب، ص٣٨٩.

٢. محمّد أنيس وآخرون، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص٥٠٩.

٣. سوريا: التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، م.س، ص١٠.

٤. سوريا والانتداب الفرنسي، م.س، ص١١-١٢.

٥. صحيفة العاصمة، العدد ١٥٥، أيلول ١٩٢٠م.

عليها[١]، فأقامت ولاية حلب، وولاية دمشق، وأنشأت دول العلويّين في السّاحل، وجعلت عاصمتها اللاّذقيّة بموجب القرار رقم ٢٩٧٩ الصّادر عن المندوب السّامي **ويغان** في الأوّل من كانون الثّاني عام ١٩٢٥م[٢].

وأمام هذا الواقع الجديد، فقد رفض الشّعب السّوريّ بأطيافه كافّة الانتداب الفرنسيّ قبل أن يعرض عليهم، وقبل أن تتمّ التّسوية بين الإنكليز والفرنسيّين[٣]. ومع إعلان قرارات مؤتمر سان ريمو عزم الوطنيّون السّوريّون على إعلان الثّورة، ومحاربة فرنسا بمناصرة الضّبّاط العراقيّين[٤]. ولقد اتّخذت مقاومة الانتداب الفرنسيّ في سوريا مظاهر مختلفة من الاحتجاج السّلميّ، والمواقف السّياسيّة في المحافل الدّوليّة، والمقالات في الصّحف خارج البلاد، وداخلها، والعرائض الشّعبيّة، وبرقيّات الاحتجاج، والوفود، والاجتماعات السّرّيّة، والعلنيّة، إلى التّظاهرات الشّعبيّة، والهيئات المسلّحة، والاغتيالات وصولاً إلى الثّورات[٥]. وخلال مرحلة الكفاح السّريّ المسلح قامت فصائل هذا الكفاح باختطاف كبار الموظّفين الفرنسيّين، وإطلاق سراحهم مقابل فدية ماليّة كانوا يقومون بتوزيعها على الفقراء، والمحتاجين[٦].

لقد صعّبت هذه السّياسة الفرنسيّة الوضع على الفرنسيّين، فاشتعلت الثّورات في العديد من المدن السّوريّة، كثورة الشّيخ صالح العلي في جبال العلويّين، وثورة حوران، وثورة إبراهيم هنانو في شمال سورية، وغيرها، وهذا ما دفع فرنسا لانتهاج سياسة تعسّفيّة

1. Edward Said, The Road Leading to French Imperialism in Syria, History Studies, Volume 10 Issue 7, P.1- 19, October 2018, P.17.

٢. القرار رقم ٢٩٧٩ الصادر عن الجنرال ويغان، المصدر يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣-١٩٨٩م)، ص٧٠.

٣. قرقوط، ذوقان، تطور الحركة الوطنيّة في سوريا (١٩٢٠-١٩٣٩م)، ص٤٦.

٤. الصراع الدّولي في الشّرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، م.س، ص١٦٢.

٥. بكري، علي حاج، العقلية العربية بين الحربين، ص٦٧؛ تطوّر الحركة الوطنيّة في سوريا، (١٩٢٠-١٩٣٩م)، م.س، ص٤٨.

٦. تطوّر الحركة الوطنيّة في سوريا (١٩٢٠-١٩٣٩م)، م.س، ص١٥٧.

للقضاء على هذه الثّورات[١]. هذا كلّه قاد لحركة واسعة من الاحتجاجات عمّت المناطق، والسّاحات السّوريّة، وهذا ما لم يعجب فرنسا الّتي أعلنت الأحكام العرفيّة[٢].

لقد أدّت السّياسة الفرنسيّة المتشدّدة، والوحشيّة، والقمعيّة اتّجاه السّوريّين إلى اشتعال الثّورة السّوريّة الكبرى بين عامي (١٩٢٥-١٩٢٧م)، وبخاصّة بعد إنشاء دولة سوريا من حكومتيّ دمشق وحلب[٣]. وعلى الرّغم القمع الفرنسي لهذه الثّورة، فقد أجبرت فرنسا في نهاية المطاف على تغيير سياستها، وأعلنت استعدادها للنّظر بالمطالب الوطنيّة السّوريّة في حال توقّفت المظاهرات، والمقاومة، لا سيّما بعد وصول مندوب سامي جديد للبلاد يُدْعَي دي جوفنيل[٤].

٢. بداية ظهور الحركات الوطنيّة السّوريّة

لقد اعتمد العمل السّياسيّ في سوريا عقب دخول الفرنسيّين على النّضال السّريّ بدرجة كبيرة، فخلال تلك الفترة، تغذّت الجماهير بفكرة المقاومة، والدّفاع عن الوطن، ووفقًا للوثائق الفرنسيّة فقد وجد في بداية الاحتلال الحزب الحديدي السّوريّ، وحزب الشّبيبة، وحزب الأحرار، وحزب سوريا الفتاة، وهذه الأحزاب كانت توزّع منشوراتها في المدن كافّة، رغمًا عن الحواجز المقامة بينها، ورغمًا عن عيون السّلطات العسكريّة الفرنسيّة[٥].

وعلى الرّغم من المحاولات الفرنسيّة الهادفة إلى شلّ الحركة الوطنيّة إلّا أنّ هذه الحركات استمرّت في نضالها نحو الاستقلال[٦]، ولقد لجأ الشّعب السّوريّ في إطار

---

١. الأرمنازي، نجيب، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ص٣٧.

٢. أنيس، محمّد، وآخرون، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص٥١٥.

٣. تيم، فوزي أحمد؛ صالح، عطا محمّد، النظم السياسيّة العربية، ص٢٢١.

- Gontaut – Biron, R.DE; Comment La Frannnce S,est installen, Syria 1914- 1918, P.228.

4. Longrigg, S.H: Syria and Lebanon under, French mandate, P.167 -169.

٥. تطوّر الحركة الوطنيّة في سوريا (١٩٢٠-١٩٣٩م)، م.س، ص٤٩.

٦. القوزي، محمّد علي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ص٢٤.

العمل السّياسيّ إلى تشكيل عدد من الأحزاب، والتّجمّعات السّياسيّة أهمّها تشكيل اللّجنة التّنفيذيّة السّوريّة-الفلسطينيّة، وقد تشكّلت بمبادرة من اللّجنة التّنفيذيّة لحزب الاتّحاد السّوري الّذي كان يمارس نشاطًا واسعًا في مصر، حيث وجّهت الدّعوة إلى جميع التّنظيمات الحزبيّة السّوريّة في أوروبا، وأمريكا إلى عقد مؤتمر في جنيف في عام ١٩٢١م، وبدورها لبّت الأحزاب السّوريّة، وعَقد المؤتمر عشرين جلسة الغاية منها توحيد الجهود للحصول على استقلال سوريا الكبرى. وقد قامت اللّجنة التّنفيذيّة للمؤتمر السّوريّ-الفلسطينيّ بنشاطات واسعة منها قيامها بنشاط إعلاميّ كبير، وتطرّقها إلى الأحداث الدّاخليّة، والخارجيّة في سوريا، وفلسطين بالدّراسة والتّحليل، والعمل على نشرها، كما كانت دائمة الاتّصال مع الوفد السّوريّ الدّائم في جنيف لعرض القضايا المتعلّقة بسوريا على عصبة الأمم. ولقد ركّز رجال الحركة الوطنيّة بداية على الجانب السّياسيّ في مواجهتهم للسّياسة الفرنسيّة، للمطالبة بحقوقهم، وفي مقدّمتها الحرّيّة، والاستقلال، لكن من ناحية أخرى لم يمنع ذلك الشّعب السّوري من حمل السّلاح، والقيام بالانتفاضات، والثّورات، الّتي عمت كامل التّراب السّوريّ، والّتي بدورها ستكون المُمهّد للثّورة السّوريّة الكبرى. وقد عبّرت هذه الثّورات الشّعبيّة عمّا أرادته الحركات الوطنيّة السّوريّة[١].

وخشية من تصاعد الثّورات في سوريا لا سيّما مع تصاعدها في المغرب، واضطرار فرنسا لسحب قسم من قوّاتها في سوريا إلى الشّمال الأفريقي، لجأت فرنسا إلى تهدئة الوضع في سوريا من خلال تبديل المفوّض السّامي الجنرال ويغان (١٩٢٣-١٩٢٤م) بالجنرال موريس بول سراي، أملاً منها أن ينجح ويغان بتغيير أسلوب الحكم، فتنادى الوطنيّون لعقد مؤتمر لهم في بيروت، اتّخذوا فيه مقرّرات عديدة أهمّها الوحدة، والاستقلال، وقد سَمح لهم الجنرال بول سراي بتأليف حزب واحد سمّوه حزب الشّعب، ومن النّقاط الأساس لبرنامج هذا الحزب استقلال سوريا، والاعتراف بسيادتها، وتوحيد

١. تطوّر الحركة الوطنيّة في سوريا (١٩٢٠-١٩٣٩م)، م.س، ص٤٨، ٥١، ١٠٣.

سوريا الطّبيعة (بلاد الشّام)، والحصول على الحرّيّات، ودعم، وتشجيع المصنوعات الوطنيّة، وقد قام هذا الحزب بتقوية علاقاته مع زعماء الحركة الوطنيّة، وقد كانت نهايته مع نهاية الثّورة السّوريّة[١].

لقد بدأ بول سراي عهده بالتّودّد إلى الزّعماء الوطنيّين، ثمَّ أمر بإلغاء الأحكام العرفيّة، وخلال هذه الفترة طالبه الوطنيّون بعدّة مطالب منها وحدة سوريا، والعفو عن جميع المحكومين، ودعوة جمعيّة تأسيسيّة لوضع دستور للبلاد، وقد وعدهم سراي بإجراء انتخابات في تشرين الأوّل عام ١٩٢٥م متجاهلاً مسألة الوحدة، والاستقلال. وخلال هذه الفترة كانت الأمور في توتّر في منطقة جبل الدّروز جرّاء التّصرّفات السّيّئة من الحاكم الفرنسيّ هناك[٢]. وفي ظلّ التّوتّر الحاصل في الجنوب السّوريّ، وفي ظلّ عدم تلبية طموحات الشّعب السّوري من قبل فرنسا، ومندوبيها كانت الثّورة السّوريّة الكبرى في طريقها للاندلاع في ٢١ تموز عام ١٩٢٥م أي بعد خمس سنوات من معركة ميسلون، واستمرّت هذه الثّورة مدّة عامين، وقد انطلقت بقيادة ثوّار جبل العرب، وشملت كامل التّراب السّوريّ، وجرّاء المعارك الكبيرة الّتي شهدتها الثّورة أنهك الجيش الفرنسيّ، واضطرّت حكومة باريس لتغيير سياساتها في سوريا، فقامت باستدعاء الجنرال بول سراي، وعيّنت مندوبًا جديدًا هو هنري دي جوفنيل في كانون الأوّل عام ١٩٢٥ [٣].

لقد بدأ دي جوفنيل يبحث عن حلول سياسة لتهدئة الوضع في البلاد، فوعد بعقد معاهدة سورية-فرنسيّة تُمكِّن السّوريّين من الاستقلال[٤]، وأصدر في ٢٦ من نيسان عام ١٩٢٦م قرارًا عيّن بموجبه أحمد نامي رئيسًا للدّولة، والحكومة[٥]، ونشأ في دمشق خلال هذه الفترة حزب الشّعب لقيادة الحركة الوطنيّة السّوريّة وتنظيمها، فكان أوّل حزب سياسيّ

١. الريس، منير، الثورة السورية الكبرى، ص١٥٥-١٥٨.

٢. الخالدي، محمّد فاروق، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام، ص٣٤٦-٣٤٧.

٣. علوان، إبراهيم، مشكلات الشرق الاوّسط، الوطن العربي، ص٩٧.

٤. سوريا: التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، م.س، ص١٣.

٥. القرار رقم ١ الذي أصدره أحمد نامي في الرابع من آيار ١٩٢٦م والقاضي بتشكيل حكومة برئاسته، الجريدة الرسمية، دمشق، العدد ٢٩١، حزيران، ١٩٢٦م.

في البلاد خلال فترة الانتداب الفرنسيّ[١]. وحاول دي جوفنيل الاتّصال بالعناصر الوطنيّة، وجرت المفاوضات بينه، وبين الحركة الوطنيّة، فتقدّم أعضاء الحركة بالمطالب التّاليّة:

أ. انتخاب مجلس تأسيسيّ لوضع دستور للبلاد.

ب. قيام حكومة وطنيّة بطريقة الانتخاب.

ت. تحقيق الوحدة السّوريّة.

ث. العفو عن جميع المحكومين[٢].

وعلى الرّغم من موافقة **دي جوفنيل** على وحدة الأراضي السّوريّة إلّا أنّ ذلك لم يتمّ، لا سيّما بعد إقراره دستورًا لجمهوريّة لبنان في ٢٦ آيار ١٩٢٦م[٣]، وهذا ما يُناقض المطالب السّوريّة السّابقة، والّتي أيّدها دي جوفنيل، والدّاعيّة لوحدة الأراضي السّوريّة[٤]. هذه المواقف الفرنسيّة بالإضافة لاستمرار الأعمال العسكريّة[٥] أدّت لخلافات داخل حكومة الداماد، فتمَّ حلُّ الحكومة، ونفي الوزراء الوطنيّين خارج البلاد. هذا في وقت كانت فيه الثّورة السّوريّة في طريقها إلى النّهاية منتصف العام ١٩٢٧م[٦]. وقد شكّلت نهايتها نهاية مرحلة النّضال السّوريّ المسلّح ضدّ المستعمر الفرنسيّ، ولكن بالمقابل بدأت مرحلة جديدة من النّضال السّياسيّ في سبيل الوصول إلى الاستقلال.

ثانيًا: النّضال السّياسيّ للحركات الوطنيّة بين عامي (١٩٢٧-١٩٣٦م)

١. الحركات الوطنيّة: تشكيل الكتلة الوطنيّة والجمعيّة التّأسيسيّة

خلال المراحل الأخيرة للثّورة السّوريّة عملت فرنسا على تهدئة الأوضاع في سوريا من خلال تعيين مندوب جديد لها يدعى هنري بونسو في ١٤ من آب عام ١٩٢٦م، لتبدأ

١. سوريا: التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، م.س، ص١٣.

٢. مشكلات الشرق الاوّسط، الوطن العربي، م.س، ص٩٧.

٣. من الاحتلال حتى الجلاء، م.س، ص٤٩

٤. عدوان، أكرم محمّد، مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦م)، ص١٠٣٨-١٠٣٩.

٥. الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، م.س، ص٥١٧.

٦. سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، م.س، ص٦١-٦٢.

فرنسا سياسة جديدة في سوريا، وخلال هذه الفترة عملت القوى الوطنيّة على تأسيس ما عرف بالميثاق الوطنيّ في صيف العام ١٩٢٦م، ليكون دستورًا للحركة الوطنيّة، ومن أهمّ ما تضمّنه هذا الميثاق اعتراف فرنسا باستقلال سوريا، وحقّها في عصبة الأمم[١].

غير أنّ المندوب الجديد هنري بونسو لم يكن أفضل من سابقيه، فلقد بقيت فرنسا على سياستها السّابقة، فتغيير الأشخاص لا يعني تغيير السّياسة. وقد عمل بونسو على شقّ الحركة الوطنيّة، وإثارة الفوضى، والاضطرابات داخل البلاد، ولجأ إلى التّقرّب، والاتّصال مع الشّيخ تاج الدّين الحسيني، ومع السّيّد هاشم الأتاسي، هذه الاتّصالات أدّت لاستقالة الداماد من الدّولة، والحكومة في شباط عام ١٩٢٧م[٢]. وخلال صيف العام ١٩٢٧م كان الوطنيّون قد ازدادوا تجربة في مفاوضاتهم مع المندوب الفرنسيّ دي جوفنيل، واكتسبوا خبرةً، وقرّبتهم التّطوّرات بعضهم من بعض[٣].

وخلال هذه الفترة، وجرّاء السّياسات الفرنسيّة عقد الوطنيّون مؤتمر بيروت في ٢٣-٢٥ من تشرين الأوّل عام ١٩٢٧م برئاسة هاشم الأتاسي[٤] للردّ على بيان المفوّض السّامي بونسو الّذي أصدره في ٢٧ تموز عام ١٩٢٧م، والّذي عرض فيه نقاط الخطّة الأساس الّتي سيواصل تحقيقها[٥]. وأصدروا خلال هذا المؤتمر تصريحًا انتقدوا فيه سياسة بونسو، وتصريحه الّذي لم يُلبِّ طموحات الشّعب السّوريّ[٦]. لقد كان هذا المؤتمر الأساس لقيام الكتلة الوطنيّة، والّتي تأسست عقب نهايته عندما ألّف سبعة من الوطنيّين في بيروت نواة هذه الكتلة، وهم هاشم الأتاسي، ومظهر رسلان من حمص، وإحسان الشّريف من

١. قرقوط، ذوقان، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، ص٢٩١-٢٩٢، ٣٠٧-٣١٠.
٢. سوريا: التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، م.س، ص١٤.
٣. تطوّر الحركة الوطنيّة السورية، م.س، ص١٠٣.
٤. المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، م.س، ص٣١١-٣١٦؛ أيضًا: الكيالي، عبد الرحمن، المراحل، ج١، ص٦٤-٦٦.
٥. تطوّر الحركة الوطنيّة السورية، م.س، ص١٠٣.
٦. المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، م.س، ص٣١١-٣١٦؛ أيضًا: المراحل، م.س، ج١، ص٦٤-٦٦.

دمشق، وإبراهيم هنانو، وعبد الرّحمن الكيالي من حلب، ونجيب البرازي، وعبد الرّحمن القادر من حماه، وقد توسّعت هذه الكتلة بانضمام قادة الثّورة بعد العفو الفرنسي[١] الصّادر عام ١٩٢٨م، وأبرز الّذين شملهم العفو: فوزي الغزي، وفارس الخوري، وسعد الله الجابري[٢].

لقد ساهمت مجموعة من العوامل في ظهور الكتلة الوطنيّة أبرزها مواجهة السّياسة الفرنسيّة فيما يخصّ انتخابات الجمعيّة التّأسيسيّة، والدّستور، وتضرّر مصالح الطّبقة البرجوازيّة الاقتصاديّة نتيجةً لسياسة التّجزئة للمشرق العربيّ، والحدود المقامة الّتي أضعفت التّجارة السّوريّة، وأضرّت بالاقتصاد، فأصبح التّكتّل ضرورة لمواجهة المتطلّبات الجديدة، والوقوف في وجه الشّركات الأجنبيّة الّتي دعمها الانتداب[٣]. وبقيام هذه الكتلة انتهى دور الأحزاب السّياسيّة لكون غالبيّة عناصر هذه الأحزاب انضمّت لها، وسارت في فلكها، ممّا منحها الاستمرار أكثر من أيّ حزب سياسيّ في سوريا رغم وجود تنافس شخصيّ بين بعض الأعضاء، وحساسيّات بين المناطق إضافة للضّغوط الفرنسيّة، لذلك عملت على تحقيق التّوازن مع الفرنسيّين للتّخفيف من سيطرتهم على البلاد[٤].

لقد دفع مؤتمر بيروت السّابق فرنسا إلى تغيير سياستها في سوريا، فكلّف المندوب السّامي في الأوّل من شباط عام ١٩٢٨م الشّيخ تاج الدّين الحسينيّ بتشكيل حكومة جديدة تكون تحت سلطة الانتداب[٥] وليصدر بونسو قراره بتشكيل هذه الحكومة في

١. القرار رقم ١٨١٧ الذي أصدره هنري بونسو في ١٨ شباط ١٩٢٨م والقاضي بالعفو عن الثوّار والسياسيّين - نشرة الأعمال الإدارية في دولة سوريا، العدد ٣، ١٨ شباط ١٩٢٨.

القرار رقم ١٨١٨ الذي أصدره هنري بونسو في ١٨ شباط ١٩٢٨م والقاضي بإلغاء وضع شخصيّات تحت الاقامة الجبريّة، العاصمة - نشرة الأعمال الإدارية في دولة سوريا.

٢. خوري، فيليب، سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القوميّة العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، ص٢٩٦-٢٩٧؛ وأيضًا: الشامي، رحيم حسـن محمّد، الكتلة الوطنيّة وأثرها في التطورات السياسيّة في سوريا في أعقاب الثورة السورية الكبيرة (١٩٢٧-١٩٣٦م)، ص٣٢٢-٣٢٣.

٣. تطوّر الحركة الوطنيّة في سوريا (١٩٢٠-١٩٣٩م)، م.س، ص١٠٥.

٤. الكتلة الوطنيّة وأثرها في التطورات السياسيّة في سوريا في أعقاب الثورة السورية الكبرى، م.س، ص٣٢٤-٣٢٦.

٥. قرار المسيو بونسو رقم ١٨١٢ في ١٤ شباط ١٩٢٨م القاضي بتكليف تاج الدين الحسيني بتشكيل الحكومة عام ١٩٢٨م

الخامس عشر من شباط عام ١٩٢٨م[١]، وقد أعلنت هذه الحكومة عن إجراء انتخابات عامّة لتشكيل جمعيّة تأسيسيّة سوريّة تكون مهمّتها وضع القانون الأساس للبلاد العربيّة[٢] من خلال القرار الّذي أصدره المندوب السّاميّ هنري بونسو في العشرين من آذار، والقاضي بوضع نظام للانتخابات في سوريا[٣].

٢. الحركة الوطنيّة والجمهوريّة الجديدة والدّستور السّوريّ

خلال هذه المرحلة كانت فرنسا قد تمكّنت من القضاء على المقاومة المسلّحة، ونجحت في تحقيق هدوء نسبيّ، وفرض سيطرتها على مختلف المدن، والمناطق، وهذا ما ساعدها على وضع الصّورة النّهائيّة للجمهوريّة الجديدة، وقد أوكلت فرنسا هذه المهمّة للمفوّض هنري بونسو الّذي فتح حوارًا مع القوى الوطنيّة، وشكّل مجلسًا نيابيًا، وبدأت الخطوات الأولى لكتابة الدّستور[٤]. لقد كانت غاية المفوض السّامي تهيئة الجوّ السّياسيّ كما يريده هو، وهذا ما أراده من حكومة الحسينيّ، والّذي بدوره كان عازمًا على إجراء انتخابات، والدّعوة إلى تأسيس جمعيّة تأسيسيّة تضع للبلاد دستورًا يمنحها الحرّيّة، وفي الحقيقة؛ فإنّ الفرنسيّين كانوا يأملون من هذه الانتخابات ومن الجمعيّة التّأسيسيّة وضع دستور للبلاد على أهواء فرنسا[٥].

جرت الانتخابات في ٢٤ نيسان ١٩٢٨م، وقد نتج عنها فوز الكتلة الوطنيّة برئاسة

- نشرة الأعمال الإدارية في حكومة دولة سوريا، العدد ٣ الصادرة في الخامس عشر من شباط ١٩٢٨م.

١. القرار رقم ١٨١٣ الصادر عن المسيو بونسو في ١٥ شباط ١٩٢٨م والقاضي بتشكيل حكومة تاج الدين الحسيني - نشرة الأعمال الإداريّة في جكومة دولة سوريا، العدد ٣، الصادرة في ١٥ شباط ١٩٢٨م.

٢. سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، م.س، ص٧٢.

٣. القرار رقم ١٨٨٩ الصادر عن المندوب الفرنسي هنري بونسو في العشرين من آذار والقاضي بوضع نظام للانتخابات في سوريا.

٤. النايف، حسام، الإدارة الفرنسيّة في سوريا خلال مرحلة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٦م)، الجهاز العسكري والأمني نموذجًا، ص٣٧٧.

٥. الكيالي، عبد الرحمن، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦م حتى نهاية عام ١٩٣٩م، ج١، ص٨١-٨٣.

إبراهيم هنانو، وكان من زعمائها هاشم الأتاسي، وجميل مردم بك، وسعد الله الجابريّ، وفارس خوري، وبرز من داخل هذه الكتلة جماعة عُرفت بالاستقلاليّين لكونها كانت تدعو للاستقلال التّامّ لسوريا، كان من أعضائها شكري القوتلي، وعادل أرسلان، ورياض الصّلح، وتمّ اختيار لجنة تأسيسيّة لوضع دستور للبلاد، من أهمّ أعضائها إبراهيم هنانو، وفوزي الغزّي أعدّت مشروعًا للدّستور تضمن ميثاق الحركة الوطنيّة[١]. والّذي تألّف من ١١٥ مادّة، كان من أهمّها إنشاء الجمهوريّة البرلمانيّة الّتي ستنتخب الجمعيّة أوّل رؤسائها، وهيئة تشريعيّة من مجلس واحد لنواب الأمّة، ونصّ على وحدة الأراضي السّوريّة[٢]. وقد اعترض الفرنسيّون على هذا الدّستور؛ لأنّه لا ينصّ على بقاء فرنسا تُدير الأمور كما تريد من وراء السّتار مثلما جرى في لبنان[٣]، وهو يفقدها الكثير من الصّلاحيّات، وصدر بلاغ فرنسي في ٨ من آب عام ١٩٢٨م يطالب بحذف المواد الّتي تنصّ على الاستقلال والوحدة[٤].

غير أنّ أعضاء الكتلة الوطنيّة رفضوا المطالب الفرنسيّة لأنّ حذف هذه المطالب يجعل الدّستور بلا أيّ قيمة تحقّق ما يسعى إليه السّوريّون[٥]. وجرّاء هذا الرّفض أصدر المندوب السّامي أمرًا بوقف الجمعيّة التّأسيسيّة ثلاثة أشهر من يوم ١١ من آب عام ١٩٢٨م[٦]، ثمّ أصدر قرارًا في ٧ من شباط عام ١٩٢٩م بتأجيل الجمعيّة التّأسيسيّة إلى أجل غير مسمّى. وفي آذار عام ١٩٣٠م عقد الوطنيّون مؤتمرًا في إحدى ضواحي دمشق، وقرّروا العمل على إيجاد حلّ للخروج من هذه المعضلة بعد تعطيل المفوّض السّامي للجمعيّة التّأسيسيّة. وقد قام هاشم الأتاسي رئيس الجمعيّة بمقابلة المفوّض السّامي،

١. عدوان، أكرم محمّد، مدينة دمشق في مواجهة الاستعمار الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦م)، ص١٠٤١؛ أيضًا: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، م.س، ص٥٢١.

٢. العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، م.س، ص٣٤٢-٣٥٥.

٣. المراحل، م.س، ج١، ص٨٦.

٤. الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، م.س، ص٥٢١.

٥. فرزات، محمّد حرب، الحياة الحزبيّة في سوريا، ص١١٢.

٦. المراحل، م.س، ج١، ص١٠٦.

وخلال المقابلة ألمح له أنّه سيسير قريبًا على خطّة مستمدّة من السّياسة الحرّة نفسها الّتي ابتدأ بها. وجرّاء ذلك أصدر المفوّض السّامي في ١٤ من آيار عام ١٩٣٠م دستور سورية الجديدة، وسمّاه القانون الأساس للدّول المشمولة بالانتداب الفرنسي. ولم يكن هناك دستور واحد بل دساتير، ونظم عديدة، تتعلّق بسورية، ولواء اسكندرونة، الّذي تمتّع بوضع خاص، وقانونان أساسان لحكومتي اللاّذقيّة وجبل الدّروز، ونظام المصالح المشتركة. وقد أدخلت على الدّستور تعديلات نصّت عليها المادّة ١١٦، الّتي عبرّت عن تحفظّات الانتداب، ريثما تعقد معاهدة بين الطّرفين يحدّد فيها برضى عصبة الأمم شروط تطبيق الانتداب وفقًا لمبادئ ميثاق هذه الجمعيّة[١].

في الحقيقة إنّ هذا الدّستور لم يكن ليحظى برضى الشّعب السّوريّ، ولذلك فقد كان باعثًا للاستياء، والاستنكار في جميع المدن السّوريّة. وهذا ما دفع الجمعيّة التّأسيسيّة إلى إرسال برقيّات احتجاج إلى عصبة الأمم، وإلى المفوّض السّامي الّذي كان في باريس، وقد احتجّوا في هذه البرقيّات على منع الجمعيّة التّأسيسيّة من إتمام مهمّتها، وتجزئة البلاد، وتعطيل عمل الدّستور من خلال المادّة ١١٦. وفي تشرين الثّاني عام ١٩٣١م أصدر المندوب السّامي قرارًا أنهى بموجبه عهد الحكومة المؤقّتة الّتي دامت أربع سنوات، ودعا السّوريّين إلى الاشتراك في انتخاب مجلس نيابي. وأصدر ثلاث قرارات: هي إنشاء مجلس استشاريّ يجتمع فيه رؤساء الدّولة السّوريّة الّذين تعاقبوا على الحكم، ورئيس مجلس الشّورى، ورئيس محكمة التّمييز، وعميد جامعة دمشق، ورئيسا غرفتيّ التّجارة في حلب ودمشق. وثانيهما قرار يحدث أسلوبًا إداريًّا مؤقّتًا لتسيير أعمال الحكومة، من وزراء عاملين مكلّفين بالتّوقيع، وأمانة سرّ عامّة، ومشاركة مندوب المفوّض السّامي في أعمال الدّولة، واحتفظ المفوّض السّامي لنفسه في قرار آخر بصلاحيّات رئيس الدّولة المتعلّقة بالانتخابات[٢].

١. نجيب الأرمنازي، سوريا من الاحتلال إلى الجلاء، ص٦٧-٦٨.

٢. سوريا من الاحتلال إلى الجلاء، م.س، ص٦٩.

ورغم قناعة السّوريّين بعدم جدوى الدّستور، إلاّ أنّهم قرّروا المشاركة بالانتخابات، وفي الحقيقة لم تجرِ الانتخابات على ما يرام في المناطق كافّة، وحدثت العديد من المشاكل جرّاء التّدخل الفرنسيّ من خلال إعداد قوائم مسبقة، ولكن في النّهاية نجح من مرشّحي الوطنيّين (١٧ من أص ٦٩)، ودُعي البرلمان إلى الاجتماع في ٧ من حزيران لدورة استثنائية يوضع فيها الدّستور موضع التّنفيذ، في برنامج محدّد لانتخاب مكتب المجلس، وانتخاب رئيس الجمهوريّة، وتصديق الانتخابات، ثمّ تحديد مخصّصات الرّئيس، وأعضاء المجلس، وقد حاول الفرنسيّون السّيطرة على المجلس من خلال سيطرتهم على قرابة ٥٠ عضوًا، ومحاولة مداراة الوطنيّين من ناحية أخرى. وخلال انتخابات المجلس نجح مندوب المفوّض السّامي صبحي بركات، واقتصرت أصوات هاشم الأتاسي على أصوات الوطنيّين. ولما جرى التّرشيح لرئاسة الجمهوريّة تنافس صبحي بركات، وحقّي العظم، وازدادت الجلسة اضطرابًا، وحماسًا، فتأجّل انتخاب الرّئيس، وبعد خلافات بين المندوب السّامي، والوطنيّين من ناحية، وسجّلات من ناحية أخرى بين بونسوا، ومستشاريه، تمّ الاتفاق[1] بعد إعلان الجمهوريّة الجديدة على انتخاب محمّد علي العابد أوّل رئيس منتخب لهذه الجمهوريّة في ١١ من حزيران عام ١٩٣٢م حتّى كانون الأوّل من العام ١٩٣٦م[2]، على أن يتقلّد حقّي بك العظم رئاسة مجلس الوزراء، تعويضًا عن ترشيح نفسه للرّئاسة، ويشترك معه بعض الوطنيّين في الحكم[3].

وفي ٤ من كانون الأوّل عام ١٩٣٢م تمكّن قادة الحركة الوطنيّة من وضع النّظام الدّاخليّ، والإطار التّنظيميّ للكتلة الوطنيّة، وقد تضمّن نظامها الدّاخليّ (٤٤) مادّة شكّلت الأهداف الوطنيّة الّتي تسعى الكتلة إلى تحقيقها، فنصّت مادّتها الأولى على أنّ الكتلة الوطنيّة هيئة سياسيّة غايتها:

ـ تحرير سوريا من أيّ سلطة خارجيّة وتحقيق الاستقلال التامّ.

---

١. سوريا من الاحتلال إلى الجلاء، م.س، ص٧٠-٧٤.

٢. الكتلة الوطنيّة وأثرها في التطوّرات السياسيّة في سوريا في أعقاب الثورة السورية الكبرى، م.س، ص٣٢٣-٣٢٤.

٣. سوريا من الاحتلال إلى الجلاء، م.س، ص٧٣-٧٤.

ـ التّعاون مع الأقطار العربيّة لتأمين اتّحاد فيما بينها.
ـ توفير طاقات الأمّة الماديّة والمعنويّة في النّضال الوطنيّ وبلوغ الاستقلال.
ـ الكتلة الوطنيّة هي الممثّل الوحيد للشّعب السّوريّ وجهودها فقط من تمثّل آمال السّوريّين[١].

في الحقيقة إنّ بونسو لم يستطع وضع أسس للعلاقة بين الطّرفين، ولم ينجح بوضع دستور للبلاد رغم التّصريحات الّذي تناولها في بيانه بُعيد تشكيل الحكومة، والّذي كان مجرّد كلام لا يمتُّ لسياسته في سوريا بصلة[٢]، وهذا ما قاد لصراع طويل بين الطّرفين انتهى باستدعاء بونسو لفرنسا، وإرسال مفوّضٍ جديدٍ إلى سوريا هو دي مارتيل ليحكم قبضته على الحركات الوطنيّة في البلاد.

ثالثًا: النّضال السّياسيّ للحركات الوطنيّة بين عامي (١٩٣٦-١٩٤٦م)

١. الحركة الوطنيّة ومعاهدة عام ١٩٣٦م

بقدوم المفوّض السّامي الجديد دي مارتيل دخلت العلاقات الفرنسيّة-السّوريّة مرحلة جديدة، وطويلة من المفاوضات انتهت بتوقيع المعاهدة السّوريّة-الفرنسيّة في باريس في ٩ من أيلول عام ١٩٣٦م[٣]. فمارتيل كان بسياسته على نقيض خلفه. ومع وصوله إلى سوريا في ١٤ من تشرين الأوّل عام ١٩٣٤م عقد عزمه لعقد معاهدة مع السّوريّين، والّتي لم يطُل انتظارها أكثر من شهر، ففي ١٦ من تشرين الثّاني ١٩٣٤م وقعت المعاهدة، وأذيعت في اليوم التّالي. وهذا ما أدّى لموجة عنيفة من الغضب في الشّارع السّوري، لا سيّما أنّها وُقعت في ظلّ حكومة مسيطر عليها من قبل الفرنسيّين، وهذا سيفرض بدوره قيودًا على السّوريّين في هذه المعاهدة. ممّا دفع الّذين سيوقّعون عليها للاستقالة، وتبع

١. الكتلة الوطنيّة وأثرها في التطورات السياسيّة في سوريا في أعقاب الثورة السورية الكبرى، م.س، ص٣٢٣-٣٢٤.
٢. بيان المسيو بونسو حو إجراء انتخابات في سوريا، صحيفة فلسطين - يافا، العدد ١٠٥٨-١٠٦، الصادر يوم الثلاثاء ٢١ شباط ١٩٢٨م.
٣. راجع: نص الاتفاقيّة، ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، ص٤٢٨-٤٣٤.

ذلك مناشدات لعودة النّواب الوطنيّين للمجلس النّيابيّ، فاستجابوا، وعادوا، واتّفقوا مع عدد كبير من النّوّاب على رفض المعاهدة. ورغم المحاولات لفرض المعاهدة، وإبراز محاسنها بحسب الفرنسيّين، والمواليّين لهم في المجلس إلّا أنّ النّواب الوطنيّين استمروا بالرّفض، وقامت المظاهرات في المدينة تندّد بأعضاء الحكومة الّذين وقّعوا المعاهدة تنديدًا شديدًا، غير أنّ الفرنسيّين عطّلوا المجلس النّيابيّ. وخلال هذه الفترة أخذ المفوض السّامي يعدُّ العدّة لتأليف وزارة جديدة، وهنا استقالة وزارة حقّي العظم مُجبرة، وجاءت فرنسا بوزارة الشّيخ تاج الدين الحسيني[١].

ولم يهدأ الوطنيّين بعد تعيين الوزارة، وعمّت الاضطرابات مناطق عديدة من البلاد، فقادت هذه الاضطرابات إلى ما عرف بالإضراب السّتّيني في الفترة بين ٢٧ كانون الثّاني - ٢ آذار ١٩٣٦م مع اعتقال فخري البارودي أحد نوّاب الكتلة الوطنيّة، وأمام تعنّت الفرنسيّين عن إطلاق سراحه، دعت الكتلة الوطنيّة لإضراب عامّ في كافّة المدن السّوريّة، وتشدّدت فرنسا بسياستها من خلال وضع قادة الكتلة رهن الإقامة الجبريّة لمنعهم من المشاركة في الإضراب، وأمام تعنّت الوطنيّين بمطالبهم استجابت فرنسا لمطالب الكتلة، فأقالت حكومة تاج الدّين الحسيني في ٢٤ من شباط عام ١٩٣٦م، وتمّ قبولها من قبل الرّئيس محمّد علي العابد[٢]، وتمّ تسمية وزير العدل السّيِّد عطا الأيوبي بتأليف الوزارة[٣]، وأعلن المفوّض السّامي بيانًا أبدى فيه استعداده للمفاوضة، وعقد معاهدة، وإطلاق سراح المعتقلين السّياسيّين، وإصدار عفو عامّ.

وفي الأوّل من آذار عام ١٩٣٦م وقّع المفوّض السّامي مع رئيس الكتلة الوطنيّة السّيِّد هاشم الأتاسي اتّفاقًا في بيروت، ينصُّ على موافقة الحكومة الفرنسيّة على استقبال وفد رسمي يتفاوض معها لعقد معاهدة، وعاد الوطنيّون من معتقلاتهم، ووافقوا على إرسال

١. سوريا من الاحتلال إلى الجلاء، م.س، ص٧٨-٨٢، ١٠٠-١٠١.

٢. المرسوم رقم ٤٠، قبول استقالة تاج الدين الحسيني رئيس مجلس الوزراء، الجريدة الرسمية، عام ١٩٣٦م.

٣. المرسوم رقم ٤١، مرسوم الرئيس محمّد علي العابد والقاضي بتسمية عطا الأيوبي رئيسًا لمجلس الوزراء، الجريدة الرسميّة عام ١٩٣٦م.

وفد لفرنسا[١]، فأصدر الرّئيس محمّد علي العابد رئيس الجمهوريّة قرارًا بتشكيل وفد مهمّته المفاوضة في باريس مع فرنسا لتهيئة مشروع معاهدة تعقد بين الطّرفين[٢]. وسافر الوفد إلى فرنسا في ٢١ من آذار عام ١٩٣٦م، واستمرّ النّقاش هناك إلى أيلول حيث تمّ التّوقيع على المعاهدة السّوريّة-الفرنسيّة في التّاسع من أيلول عام ١٩٣٦م[٣]، هذه المعاهدة الّتي تُنهي الانتداب، وتُقِرُّ بين فرنسا، وسوريا تحالفًا على أسس الحرّيّة التّامّة، والسّيادة، والاستقلال، وقد أقرّت المعاهدة السّلم، والصّداقة بين فرنسا، وسوريا، والتّشاور في السّياسة الخارجيّة، وما يمسُّ مصالحهما المشتركة، وانتقال الحقوق، والواجبات، ومسؤوليّة حفظ النّظام في سوريا، وغير ذلك، والانتماء إلى عصبة الأمم. ولم تضمن هذه المعاهدة لسوريا الاستقلال التّامّ، فحكومة سوريا لم تكن حرّة، وطليقة في السّياسة الخارجيّة، ولا في شؤونها العسكريّة، ولم تكن واضحة فيما يتعلّق بالوحدة السّوريّة. وبذلك فإنّ الوطنيّين الّذي سعوا لهذه المعاهدة أعرضوا عنها[٤].

لقد تقبّل الشّعب السّوري المعاهدة، وأعلن ثقته بالّذين عقدوها من خلال تأييده للانتخابات الّتي جرت على أثرها، فأوصل المسؤولين عنها إلى الحكم برضاه. غير أنّ محمد علي العابد رئيس الجمهوريّة لم يكن مقتنعًا بهذه المعاهدة، ولكن بالمقابل لم يظهر غضبه، وليفسح المجال لغيره أرسل كتاب استقالته للمجلس النّيابي، ليُنتخب بعده هاشم الأتاسي رئيسًا للجمهوريّة في ٢١ من كانون الأوّل عام ١٩٣٦م، وفارس الخوري رئيسًا للمجلس النّيابيّ، والسّيِّد جميل مردم بك رئيسًا لمجلس الوزراء، ووزارة الاقتصاد، والزّراعة، واشترك معه السّيِّد سعد الله الجابري، فكان وزيرًا للدّاخليّة، والخارجيّة، والسّيِّد شكري القوتلي كان وزيرًا للماليّة، والدّفاع الوطنيّ، والسيِّد عبد الرّحمن الكيالي وزيرًا للعدل، والمعارف، ورفعت معاهدة التّحالف والصّداقة السّوريّة-الفرنسيّة إلى المجلس

١. سوريا من الاحتلال إلى الجلاء، م.س، ص٨٤.

٢. المرسوم رقم ١٥٧، الجريدة الرسميةـ العدد ٨، عام ١٩٣٦م، ص٧٧.

٣. للمزيد حول المعاهدة، راجع: وليد المعلم سورية (١٩١٦-١٩٤٦م) الطريق إلى الحرّيّة.

٤. سوريا من الاحتلال إلى الجلاء، م.س، ص٨٥-٨٧.

النّيابيّ من قبل الحكومة فوافق المجلس عليها[١].

لقد كانت هذه المعاهدة موضع خلاف كبير بين القوى السّياسيّة في سوريا، فقد رأت الكتلة الوطنيّة فيها مرحلة إيجابيّة مقبولة بشرط تعديل بعض بنودها في أقرب وقت، ورأت فيها أنّها غير ملبّية لمطالب الشّعب، في حين أنّ البعض تحمّس لها، فقال جميل مردم بيك فيها أنّها عروسة الشّرق، ووصفها فارس الخوري بمعجزة القرن العشرين، وكان ردّ سعد الله الجابري على منتقدي المعاهدة بأنّه لم يبقَ على فرنسا إلّا أن تعطينا مرسيليا. في حين أنّ الجبهة الوطنيّة المتّحدة بزعامة عبد الرّحمن الشهبندر، وزكي الخطيب، ومنير العجلاني، فقد نظرت إلى المعاهدة على أنّها بعيدة عن الأماني القوميّة، ولا تحقّق الاستقلال، ورأت عصبة العمل القومي أنّ الاستقلال لا تؤمنه العهود، والوعود بل استعداد الشّعب، وميزاته للبقاء[٢].

ولكن على الرّغم من كلّ ذلك فإنّ هذه المعاهدة لم يُصادق عليها من قبل فرنسا، وكأنّها لم تُعقد، فسوريا لم تحصل على استقلالها، وسُلخ منها لواء إسكندرونة، وهذا كلّه زاد الاضطرابات، الّتي بدورها دفعت فرنسا لتعيين مندوب سامي جديد هو (بيو بدلاً من مارتيل)[٣]، وجراء عدم التزام فرنسا بتعهداتها، وما تتحدّث به عبر رجالاتها، فلقد أعلن الرّئيس هاشم الأتاسي استقالته من رئاسة الجمهوريّة[٤]، وأصدر المندوب السّامي غابرييل بيو قرارًا بتشكيل مجلس المديرين في سوريا في الثّامن من تموز عام ١٩٣٩م[٥]، وعيّن بهيج الخطيب مديرًا لحكومة المديرين[٦]، وقد احتجّت الكتلة الوطنيّة في بيان نشرته في ١١ من تموز ١٩٣٩م على تسليم إدارة البلاد لما أسمته السّياسة مجلس المديرين، وأنّ الشّعب السّوري يستنكر السّياسة الجديدة الّتي فرضت على سوريا، لا سيّما أيضًا بعد

١. سوريا من الاحتلال إلى الجلاء، م.س، ص٨٧-٨٩.

٢. دراسات في تاريخ العرب المعاصر، م.س، ص٣٧-٣٨.

٣. سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، م.س، ص٢٠.

٤. كتاب استقالة الرئيس هاشم الأتاسي عام ١٩٣٩، صحيفة الجهاد، يافا، العدد ١٣٥، ٩ تموز ١٩٣٩م.

٥. القرار رقم ١٤٥/ ل.ر، قرار المندوب السامي، الجريدة الرسمية، العدد ٢٨، ٢٠ تموز، ١٩٣٩م.

٦. القرار رقم ١٤٦/ ل.ر، قرار المندوب السامي، الجريدة الرسمية، العدد ٢٨، ٢٠ تموز، ١٩٣٩م.

التّنازل عن اللّواء لتركيا، ودعا البيان الشّعب السّوريّ ليتأهّب، ويتّخذ الوسائل المشروعة لتحقيق مطالبه، وحرّيّته، وإعادة أجزاء بلاده إلى الوحدة السّوريّة[١]. واستمرّت حكومة المديرين حتّى الأوّل من نيسان عام ١٩٤١م. وفي هذه الفترة كانت بوادر الحرب العالميّة الثّانية قد بدأت في الظّهور، ولم تكن فرنسا راغبة بتنازلات تُضعف من سلطتها في سوريا لا سيّما مع توتّر الأمور بين سلطة الانتداب، والنّخب السّياسيّة السّوريّة جرّاء تنازل فرنسا عن لواء إسكندرونة لتركيا في تموز عام ١٩٣٩م، حيث سادت أجواء السّخط، والفوضى من جديد، ممّا دفع المفوض الجديد بيو لإعلان الأحكام العرفيّة، واعتقال الزّعماء الوطنيّين، معلنًا بدء مرحلة جديدة من الحكم، والسّيطرة المطلقة[٢].

وكانت فرنسا قد أقدمت على سلخ لواء اسكندرون عن سوريا، والتنازل عنه لتركيا لكسب تأييدها في الحرب العالميّة الثانية من خلال الاتفاق بين الفرنسيين والإنكليز، وتزوير الانتخابات ضمن اللواء لقلب الحقيقة، وضم اللواء لتركيا تحت مسمّى (هاتاي)، فوقعت فرنسا وتركيا اتّفاقًا في ٢٣ من حزيران عام ١٩٣٩م نصّ على ضمّ اللواء لتركيا[٣]. متجاهلين وحدة سوريا، وكل الوعود التي أعلنوها سابقًا في وقت كان فيه السوريون مقيدين بما أفرزته الحرب العالميّة الأولى وما سبقها من اتفاقيات ومعاهدات ومؤتمرات.

لقد اكتفى المجلس النّيابي بتسجيل عدم موافقته على ضمّ اللّواء لتركيا، في وقت بدت فيه الحكومة عاجزة عن فعل أيّ شيء جرّاء ما حدث، ففتحت المفاوضات من جديد مع فرنسا لتوقيع معاهدة معها بعد إدخال تعديلات على الاتّفاقيّة السّابقة الّتي لم تصادق عليها فرنسا غير أنّ فرنسا أعلنت بأنّها لا تنوي عرض المعاهدة على البرلمان، فاستقالت الحكومة السّوريّة، **ولجأ المسيو بيو إلى** حلّ المجلس النّيابيّ السّوريّ، من

١. بيان الكتلة الوطنيّة، صحيفة الرفاع يافا، عدد ١٣٨، ١٢ تموز ١٩٣٩م.

٢. النايف، حسام، الإدارة الفرنسيّة في سوريا خلال مرحلة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٦م)، الجهاز العسكري والأمني نموذجًا، ص٣٧٧.

٣. دراسات في تاريخ العرب المعاصر، م.س، ص٣٩-٤٠.

خلال إصداره قرارًا بحلّ المجلس، وتعطيل العمل بالدّستور في سوريا[١]. وإلى فصل جبل الدّروز، وجبل العلويّين عن الإدارة المركزيّة في دمشق، واستقال رئيس الجمهوريّة هاشم الأتاسي، وأصبحت السّلطة بأيدي من يأتمر بأمر الانتداب، فعمّ السّخط[٢] في المناطق السّوريّة كافّة، وفي هذه الأثناء اندلعت الحرب العالمية الثّانية في الأوّل من أيلول عام ١٩٣٩م.

الحركة الوطنيّة السّوريّة والطّريق نحو الاستقلال خلال الحرب العالميّة الثّانية

لم تتوقّف محاولات الوطنيّين للحصول على الاستقلال، والتّخلّص من المستعمر الفرنسيّ خلال هذه المرحلة، لا سيّما في ظلّ الأوضاع، والأزمات الدّوليّة، وبخاصة مع اندلاع الحرب العالميّة الثّانية، واستمرار الحركات الوطنيّة في نضالها من أجل الاستقلال.

فمع اندلاع الحرب العالميّة الثّانيّة ازداد الفعل الوطنيّ المتمثّل بالحراك الشّعبيّ، والوطنيّ، في وقت ازداد فيه الصّراع البريطانيّ-الفرنسيّ، وقد استغلّت بريطانيا الضّعف الفرنسيّ لتبسط نفوذها على المناطق السّوريّة كلّها، في حين لم تكن سلطة قوّات فرنسا الحرّة تتجاوز مدينة دمشق، وضواحيها[٣]. وبعد أن وقعت فرنسا في قبضة ألمانيا خلال الحرب العالميّة الثّانية، ومع سقوط مدينة باريس ظهرت في فرنسا حكومة فيشي الموالية للألمان، فعزل الجنرال غابرييل بيو، وعيّن مندوب جديد لحكومة فيشي هو الجنرال هنري فيرناند دينتز، فأقال حكومة المديرين، وأصدر القرار رقم ٧١/ ل.ر بتاريخ ٢ نيسان عام ١٩٤١م كلّف بموجبه خالد العظم بتشكيل وزارة مؤقّتة تقود البلاد إلى الاستقلال[٤]. وكان موقف حكومة فيشي من الحركة الوطنيّة يعبرّ عن السّياسة الاستعماريّة القاسية الّتي اشتهرت بها تلك الحكومة، غير أنّ سوء وضعها في سوريا ولبنان، وانتشار المجاعة

١. القرار رقم ١٤٤/ ل.ر، قرار المندوب السامي، ص٧٨٧.

٢. دراسات في تاريخ العرب المعاصر، م.س، ص٤٠-٤١.

3. Bourne. K, and Watt, D.C. edits. British Documents on Foreign Affairs, Weekly Political, Summary, 10 April 1942, and October 1944.

٤. سوريا: التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، م.س، ص٢٢.

الّذي هدّد بانفجار الثّورة، جعلها تتساهل قليلاً في موضوع الاستقلال، فأعلنت مبدئيًّا استعدادها لإنهاء الانتداب، وإعادة تشكيل مجلس الوزراء السّوريّ برئاسة خالد العظم بعد توقّف الحياة الدّستوريّة في سوريا قرابة السّنتين[١].

غير أنّ القوّات الفرنسيّة، وبمساعدة بريطانيا، وبعض العناصر السّوريّة تمكّنت من القضاء على قوّات هنري فيرناند دينتز التّابع لألمانيا في تموز عام ١٩٤١م، وعاد الجنرال شارل ديغول إلى سوريا، والتقى بالقادة الوطنيّين، وألقى كلمة في الجامعة السّوريّة وعد فيها باستقلال سوريا[٢]، ثمّ قام بتعيين الجنرال كاترو مندوبًا ساميًّا لحكومة فرنسا، وأعلن بعدها الجنرال كاترو عن استقلال سوريا من دون أيّ شروط[٣]، وعيّنت فرنسا الشّيخ تاج الدّين الحسيني رئيسًا للجمهوريّة في ١٢ أيلول عام ١٩٤١م، غير أنّها لم تمنحه أيّ سلطات حقيقيّة، فلم تعيد الحياة الدّستوريّة لسوريا، وهذا ما أدّى إلى زيادة السّخط الشّعبيّ في المدن السّورية كافّة، وفي ١٧ من كانون الثّاني عام ١٩٤٣م توفيّ تاج الدّين الحسيني، وعقب وفاته أصدر مجلس الوزراء قرارًا تولّى بموجبه مهامّ رئيس الجمهوريّة[٤]، وفي ظلّ الوضع الدّاخليّ السّوريّ المعارض للوجود الفرنسيّ، اضطرّت فرنسا على الموافقة لإجراء انتخابات حرّة في سوريا في ٢٤ كانون الثّاني عام ١٩٤٣ [٥]. وخلال هذه الانتخابات فازت قوائم الكتلة الوطنيّة، وحصل أعضاؤها على معظم مقاعد مجلس النّواب، ومع انعقاد أولى جلسات هذا المجلس في ١٧ من آب عام ١٩٤٣م انتخب شكري القوتلي رئيسًا للجمهوريّة في أوّل جلسة للبرلمان الجديد، وانتخب فارس الخوري رئيسًا لمجلس النّوّاب، وسعد الله الجابري رئيسًا للوزراء[٦].

---

١. دراسات في تاريخ العرب المعاصر، م.س، ص٤٤.

٢. الحكيم، حسن، مذكراتي، ١٩٢٠-١٩٥٨م.

3. Ziadeh, Nicola A, Syria and Lebanon, Lebanon Bookshop, First Pub, Beirut, 1945, P.65.

٤. المرسوم رقم ٢/ أ.ش، ص٣٧.

5. Ziadeh, Nicola A, Syria and Lebanon, Lebanon Bookshop, First Pub, Beirut, 1945, P.72.

٦. سوريا: التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، م.س، ص٢٩.

وحاولت فرنسا فرض معاهدة على السّوريّين تحفظ لها امتيازاتها السّياسيّة، والاقتصاديّة، والثّقافيّة، والعسكريّة، وهذا ما رفض من قبل الوطنيّين فما كان من فرنسا إلّا أن قامت أواخر آيار بقصف دمشق، وتدميرها[١]. وجرّاء ذلك وبعد مباحثات بين الطّرفين السّوريّ، والفرنسيّ تمّ الاتّفاق في ٢٢ كانون الأوّل ١٩٤٣م على أن تنتقل كلّ السّلطات الّتي تمارسها الحكومة الفرنسيّة إلى الحكومة السّورية[٢]. وفي الخامس من حزيران عام ١٩٤٤م أعلن المندوب السّامي موافقة الحكومة الفرنسيّة على استقلال سوريا رسميًّا[٣]. غير أنّها ماطلت كثيراً في منح الاستقلال التّامّ، وجلاء القوّات الفرنسيّة، وجرّاء المعارضة الوطنيّة قامت فرنسا بإطلاق النّار على المجلس النّيابيّ في ٢٩ آيار ١٩٤٥، وبلغ عدد الشّهداء ٦١٦ وأكثر من ألفيّ جريح[٤]. غير أنّ سوريا قدّمت شكواها إلى مجلس الأمن الّذي أجبر فرنسا على الجلاء عن سوريا في ١٧ من نيسان ١٩٤٦م[٥]، ولم يكن ذلك حبًّا بسوريا، والسّوريّين بل نكاية بفرنسا من قبل بريطانيا. وقبيل هذه الفترة كانت سوريا قد أرسلت أوّل وزير مفوّض إلى الولايات المتّحدة، وهو ناظم القدسي، بعد أن أصدر الرّئيس شكري القوتلي مرسومًا بذلك في الثّلاثين من كانون الأوّل عام ١٩٤٥م[٦]. وكانت سوريا سابقًا قد أعلنت الحرب على ألمانيا، واليابان، وذلك بعد عودة الرذئيس شكري القوتلي من مصر بعد اجتماع مع رئيس الوزراء البريطانيّ، والملك السّعوديّ، والملك فاروق، وهذا الإعلان كان لكي يسمح للحكومة السّوريّة بالمشاركة

١. دراسات في تاريخ العرب المعاصر، م.س، ص٤٧؛ محمّد أنيس، ص٥٣٤؛ وليد المعلم، ص٣٠.

٢. سـوريا: التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، م.س، ص٣٠؛ الشرق العـربي في التاريخ الحديث والمعاصر، م.س، ص٥٣٤.

٣. مجموعة باحثين، تاريخ أمة في حياة رجل، ص٤٠.

٤. سوريا: التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، م.س، ص٣٨.

٥. الدبي، شاكر، الدول العربية في الأمم المتحدة، ص٩٠؛ محمّد علي القوزي، ص٤٧.

٦. المرسوم رقم ٩٦، ٣٠ كانون الأوّل ١٩٤٥م، الجريدة الرسمية للجمهوريّة السورية، العدد الثاني، ٨ شباط ١٩٤٥م.

في اجتماعات تأسيس الأمم المتّحدة[١]. وكانت الولايات المتّحدة قد أعلنت في تصريح سابق لمعاون وزير الخارجيّة الأمريكيّة في ٣١ آيار ١٩٤٥م أنّ سوريا، ولبنان دولتين مستقلّتين، ومعترف بهما في الأمم المتّحدة، وطالبت فرنسا بأن تحترم هذا الشّيء[٢].

ومع خروج الفرنسيّين من سوريا طويت صفحات طويلة من التّاريخ السّوريّ في ظلّ الحكم، والاستعمار الخارجيّ منذ احتلال العثمانيّين البلاد حتّى خروج ورثتهم الفرنسيّين من البلاد، وما زالت أنياب المستعمرين تتّجه منذ ذلك الحين إلى هذا البلد الّذي تحدّى، وما زال يتحدّى القوى الأجنبيّة الطّامعة للسّيطرة عليه.

ومع انتخابات عام ١٩٤٧م ظهر على السّاحة السّوريّة الحزب الوطني، وحزب الشّعب، والحزب القومي السّوري، وحزب البعث، والحزب الاشتراكيّ العربي، والحزب الشّيوعي السّوري[٣]، لتبدأ سوريا بعدها فترة من التّخبّطات السّياسيّة، والانقلابات استمرّت حتّى مطلع السّبعينيّات، وعاشت سوريا بعدها في فترة من التّخبّطات السّياسيّة منذ استقلالها، وحتّى مطلع السّبعينيّات من القرن العشرين مع وصول القائد الخالد حافظ الأسد الّذي أسّس نظامًا سياسيًّا مستقرًّا حتّى رحيله في نهاية القرن العشرين.

١. الجريدة الرسمية في الجمهوريّة السورية، العدد ١١، ٢ آذار ١٩٤٥.

٢. نشرة وزارة الخارجيّة الأمريكيّة (**The U.S Of State Bulletin**) المجلد ١٢، رقم ٣١٠، تاريخ ٦ آذار ١٩٤٥م.

٣. دراسات في تاريخ العرب المعاصر، م.س، ص٤٩-٥٠.

خاتمة

إنّ ما تعيشه منطقتنا اليوم هو من نتائج ما تحدّثنا عنه سابقًا في هذا البحث؛ فوعد بلفور، واتّفاقيّة سايكس بيكو، ومؤتمر فرساي، وسان ريمو ما زالت نتائجهم الاستعماريّة حتّى اليوم. فالغرب الّذي تبجّح بالدّيمقراطية وما زال ، وحقوق الإنسان، نهب خيرات الشّعوب العربيّة، ورسم الحدود السّياسيّة بحسب مصالحه. لاشك بأنّ الاستعمار أثبت وبعد مئة عام أنّه ما زالت له سياساته، وأدواته للتدخّل في بلداننا العربيّة.

في الحقيقة لم تكن مسيرة المستعمر الفرنسيّ سهلة في سوريا، وعلى الرّغم من أنّه دخل البلاد مغتصبًا لها، وبخديعة العرب بعد خروج العثمانيّين، إلّا أنّ الشّعب السّوريّ منذ البداية رفض هذا الدّخول، والانتداب، فالبطل يوسف العظمة، وعلى الرّغم من قناعته بعدم التّكافؤ في المعركة، إلّا أنّه رفض دخول الفرنسيّين دمشق بدون مقاومة. وعلى الرّغم التّنوّع، والتّركيبة السّكانيّة في سوريا إلّا أنّ الشّعب السّوريّ وقف وقفة واحدة ضدّ التّقسيم الّذي اتّبعته فرنسا على أساس طائفيّ للمناطق، ورفض الوطنيّون السّوريّون أيّ إغراءات من قبل فرنسا، واستمرّوا في نضالهم حتّى الاستقلال.

وبالمقابل فإنّ أطماع العثمانيّين، وأحفادهم الأتراك لم تتوقّف يومًا في التّوسّع، والسّيطرة على المناطق العربيّة المجاورة لهم، وبحجج مختلفة في سبيل تحقيق غايتهم، فطموحات آل عثمان في سبيل السّيطرة على المناطق المجاورة لهم، وبخاصّة العربيّة لم تنتهِ بانهيار دولتهم، فقد استمرّ أتاتورك، وخلفاؤه من بعده بنفس المنوال كلّما سنحت لهم الظّروف، والواقع الحالي خير دليل على ذلك.

إنّ قضية سلخ اللّواء عن الوطن الأمّ سوريا جريمة دوليّة ارتكبها دعاة الحرّيّة، والدّيمقراطيّة، وحقوق الإنسان في العالم، فبريطانيا، وفرنسا، وحليفتهم الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما زالوا على المنوال نفسه حتّى الآن من خلال التّدخّل في شؤون الدّول، وسلخ أجزاء منها، وتقسيمها بحسب مصالحهم، وكلّ ذلك مسوّغ تحت بند مساعدة الشّعوب، ومنحها الحرّيّة، والدّيمقراطيّة.

لائحة المصادر والمراجع

١. الأرمنازي، نجيب، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ط٢، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٣م.

٢. تيم، فوزي أحمد؛ صالح، عطا محمد، النظم السياسيّة العربيّة، المعاصرة، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٨٨م.

٣. حاج بكري، علي، العقلية العربية بين الحربين، تقديم: نبيه أمين فاري، دار الرواد للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٥٢م.

٤. الحصري، ساطع، يوم ميسلوم، صفحة من تاريخ العرب الحديث، دار الاتحاد، بيروت، ١٩٤٥م.

٥. الحكيم، حسن، مذكراتي (١٩٢٠-١٩٥٨م)، دار الكتاب الجديد، القسم الثاني، ط١، بيروت ١٩٦٦م.

٦. الحكيم، يوسف، سوريا والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، ط٢ بيروت، ط٢، ١٩٩١م.

٧. الخالدي، محمد فاروق، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام، دراسة تحليليّة للنصف الأوّل من القرن العشرين، دار الداوي للنشر والتوزيع، ط١، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.

٨. خوري، فيليب، سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القوميّة العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٧م.

٩. خوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣-١٩٨٩م)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت ١٩٩٠م.

١٠. الدبس، شاكر، الدول العربية في الأمم المتحدة، مطبعة الإنشار، ط١، دمشق، ١٩٤٨م.

١١. الريس، منير، الثورة السورية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٦٩م.

١٢. زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النعار للنشر، بيروت، ١٩٧١م.

١٣. سعيد، أمين، تاريخ الاستعمارين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب، القاهرة، ١٩٣٦م.
١٤. السفرجلاني، محي الدين، تاريخ الثورة السورية، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة، دمشق، ١٩٦١م.
١٥. الشامي، رحيم حسن محمد، الكتلة الوطنيّة وأثرها في التطورات السياسيّة في سوريا في أعقاب الثورة السورية الكبيرة (١٩٢٧-١٩٣٦م)، مجلة آداب الكوفة، مجلد ١٠، عدد ٣٣، العراق، ٢٠١٧م.
١٦. عدوان، أكرم محمد، مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦م)، مجلة الجامعة الإسلاميّة، المجلد ١٨، العدد ٢، غزة-فلسطين، ٢٠١٠م.
١٧. علوان، إبراهيم، مشكلات الشرق الأوّسط، الوطن العربي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٨م.
١٨. فرزات، محمد حرب، الحياة الجزبية في سوريا، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسيّة وتطورها (١٩٠٨-١٩٥٥م)، ط١، منشورات دار الرواد، ١٩٥٥م.
١٩. قرقوط، ذوقان، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.
٢٠. ــــــــــــ، تطوّر الحركة الوطنيّة في سوريا (١٩٢٠-١٩٣٩م)، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥م.
٢١. القوزي، محمد علي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٢٢. الكيالي، عبد الرحمن، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦م حتى نهاية عام ١٩٣٩م، مطبعة الضاد، حلب، سوريا ١٩٥٨م.
٢٣. مجموعة باحثين، تاريخ أمة في حياة رجل، إصدار الحكومة السورية، دمشق، ١٩٤٨م.
٢٤. محمد أنيس وآخرون، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م.
٢٥. المعلم، وليد، سوريا: التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، شركة بابل للنشر، ط١، دمشق، ١٩٨٥م.

٢٦. ـــــــــــــــــ، سورية (١٩١٦-١٩٤٦م) الطريق إلى الحرّيّة، دار طلاس، ط١، دمشق، ١٩٨٨م.
٢٧. النايف، حسام، الإدارة الفرنسيّة في سوريا خلال مرحلة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٦م)، الجهاز العسكري والـمني نموذجًا، مجلة دراسات تاريخيّة، مجلد ٣٦، العدد ١٧-١٨، ٢٠١٨م.
٢٨. الوثائق
٢٩. نشرة وزارة الخارجيّة الأمريكيّة **(The State Bulletin Of U.S)** المجلد ١٢، رقم ٣١٠، تاريخ ٦ آذار ١٩٤٥م.
٣٠. نشرة الأعمال الإدارية في حكومة دولة سوريا، العدد ٣، الصادرة في ١٥ شباط ١٩٢٨م.
٣١. صحيفة العاصمة، العدد ١٥٥، الصادرة في أيلول عام ١٩٢٠م.
٣٢. الجريدة الرسمية، في الجمهوريّة السورية العدد ٢٨، الصادرة بتاريخ تاريخ ٢٠ تموز، ١٩٣٩م.
٣٣. الجريدة الرسمية، دمشق، العدد ٢٩١، الصادرة في حزيران عام ١٩٢٦م.
٣٤. الجريدة الرسمية للجمهوريّة السورية، العدد الثاني، الصادرة بتاريخ ٨ شباط ١٩٤٥م.
٣٥. الجريدة الرسمية في الجمهوريّة السورية، العدد ١١، الصادرة بتاريخ ٢ آذار ١٩٤٥م.
٣٦. الجريدة الرسمية، العدد ٨، الصادرة عام ١٩٣٦م.
٣٧. الجريدة الرسمية، الجمهوريّة السورية، ملحق العدد ١، الصادرة بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٤٣م.
٣٨. صحيفة فلسطين – يافا، العدد ١٠٥٨، الصادر يوم الثلاثاء ٢١ شباط ١٩٢٨م.
٣٩. نشرة الأعمال الإدارية في دولة سوريا، العدد ٣، ١٨ شباط ١٩٢٨م.
٤٠. صحيفة الجهاد، يافا، العدد ١٣٥، ٩ تموز ١٩٣٩م.
٤١. صحيفة الرفاع، يافا، عدد ١٣٨، ١٢ تموز ١٩٣٩م.

المراجع الأجنبيّة

1. Bourne. K, and Watt, D.C. edits. British Documents on Foreign Affairs, Weekly Political, Summary, 10 April 1942, and October 1944.
2. Ziadeh, Nicola A, Syria and Lebanon, Lebanon Bookshop, First Pub, Beirut, 1965.
3. Longrigg. S.H: Syria and Lebanon under. French mandate.
4. Edward Said, The Road Leading to French Imperialism in Syria, History Studies, Volume 10 Issue 7, October 2018.
5. Gontaut – Biron, R.DE; Comment la France s'est installée, Syria 1914-1918.
6. Ayse Tekdal Fildis, France's Imperial Ambitions and The Establishment of the French Mandate in Syria, Journal of Emerging Economies And Policy Volume 3 | Issue 1 | 2018.